

## رعاية الفواصل القرآنية عند ابن الصائغ الحنفي

### جمعاً ودراسة

دكتوراة / رسمية إبراهيم الدوسري

أستاذ مشارك في قسم (المقررات العامة)

أكاديمية سعد العبد الله للعلوم الأمنية - الكويت

### الملخص:

القرآن الكريم معجز في لفظه ونظمه ومعناه، وأوجه الإعجاز فيه لا تحصيها العقول والأفئدة، والقرآن معجزة الله التي تحدى بها أرباب الفصاحة والبيان، فعجزوا أن يأتوا بسورة من مثله، ومن جوانب هذا الإعجاز العظيم في القرآن الكريم الفاصلة القرآنية، هذه الفاصلة التي ينفصل عندها الكلامان وهي موضع الاستراحة بالخطاب وهي الطريقة التي يباين بها القرآن سائر الكلام، وقد صارت الفاصلة القرآنية موضع بحث كثير من الباحثين، ولقد حاولت الرجوع إلى كتب المتقدمين من النحاة والمفسرين فلم أجد مؤلفاً قصره صاحبه على الفواصل القرآنية إلا ما نسبته السيوطي للإمام الطوفي (٧١٦هـ) حيث ذكر له كتاباً في «فواصل الآيات» وقد يبدو أن هذا الكتاب هو كتاب «بغية الواصل في معرفة الفواصل»، وللأسف الشديد لم يصل إلينا هذا الكتاب، ويبدو أنه فقد ضمن ما فقد من كتب التراث، وقد بحثت في كتاب السيوطي «الإتقان في علوم القرآن» لأعثر على نصوص هذا الكتاب، فلم أجد، ولكنني وجدت السيوطي يذكر كتاباً آخر في الفواصل وهو كتاب «إحكام الرأي في أحكام الآي» لابن الصائغ الحنفي (٧٧٦هـ). والذي يبدو - والله أعلم - أن السيوطي نقل كل الأحكام التي ذكرها ابن الصائغ وأسقط منها فقط بعض الآيات التي اشتهر بها ابن الصائغ.

الكلمات المفتاحية: ابن الصائغ - الفواصل - الآي - الشاهد

The Holy Qur'an is miraculous in its wording, organization and meaning, and the aspects of its miracles are innumerable by minds and hearts. The Qur'an is God's miracle with which He challenged the masters of eloquence and clarification, so they were unable to come up with a surah like it. One of the aspects of this great miracle in the Holy Qur'an is the Qur'anic comma, this is the comma at which the two words are separated. It is the place of rest in speech, and it is the way in which the Qur'an contrasts the rest of the speech. The Qur'anic interlude has become the subject of research by many researchers. I tried to refer to the books of the earlier grammarians and commentators, but I did not find a book whose author limited it to Qur'anic interludes except what Al-Suyuti attributed to Imam al-Tawfi (٧١٦ AH), where he mentioned a book of his on "The Intervals of Verses," and it may seem that this book is the book "Baghiyat al-Wasil fi Ma'rifat al-Faasil." Unfortunately, this book has not reached us, and it seems that it has been lost among the lost heritage books. I searched in al-Suyuti's book, "Al-Itqan fi Ulum." The Qur'an" in order to find the texts of this book, but I did not find it, but I found Al-Suyuti mentioning another book in the chapters, which is the book "Ahkam Al-Ra'i fi Ahkam Al-Ayat" by Ibn Al-Sayegh Al-Hanafî (٧٧٦ AH).

What appears - and God knows best - is that Al-Suyuti quoted all the rulings mentioned by Ibn al-Sayegh and omitted from them only some of the verses for which Ibn al-Sayegh was famous.

**Keywords: Ibn al-Sayegh - breaks - verse - witness**

## المقدمة:

الحمد لله والصلاة والسلام على أشرف خلق الله سيدنا محمد ومن والاه وبعد.. ذكر السيوطي في كتابه (الإتقان) مقدمة ابن الصائغ، ويحسن بنا أن نقلها كما ذكرها السيوطي، قال: «ألف الشيخ شمس الدين بن الصائغ الحنفي كتاباً أسماه «إحكام الرأي في أحكام الآي»، قال فيه: اعلم أن المناسبة أمر مطلوب في اللغة العربية، يرتكب لها أمور من مخالفة الأصول، وقد تتبعت الأحكام التي وقعت في آخر الآي مراعاة للمناسبة، فعثرت منها على نيف عن الأربعين حكماً، ومن خلال المقدمة الصغيرة التي نقلها السيوطي يتضح لنا أن ابن الصائغ يرى أن المناسبة - رعاية الفواصل - أمر معتبر في القرآن الكريم، ويسمى في الشعر القافية، وإن رعاية الفواصل يرتكب لها أمور من مخالفة الأصول، فالأصل في اللغة أن يعبر بالمفرد أما إن دلّ المفرد على الجمع فهذا يسمى العدول عن الأصل، وهذا ما يسميه ابن الصائغ مخالفة الأصول، وقد ذكر ابن الصائغ أحكاماً كثيرة خولفت فيها الأصول والتي وقعت في أواخر الآي لمناسبة معينة.

## الدراسات السابقة:

من أهم الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوعنا:

- ١ - الفاصلة في القرآن الكريم، لمحمد الحسناوي وقد ظهرت الطبعة الثانية من هذا الكتاب عام (١٩٨٦م)، والكتاب مخصص للحديث عن الفاصلة، لكنه لم يدرس الفاصلة من الناحية النحوية، بل ذكر الفرق بينها وبين القافية، ثم ذكر أركانها وضوابطها، وذكر علاقة الفاصلة بالمقطع، وتعلق الفاصلة الأخيرة من السورة بفواتحها.
- ٢ - «الظواهر النحوية في الفواصل القرآنية» رسالة دكتوراه للباحثة: عائشة الأنصاري، وقد جمعت فيها الباحثة كثيراً من الأحكام النحوية المتعلقة بالفواصل كالنقد والتأخير، والحذف والتقدير، لكن الباحثة أغفلت كثيراً من هذه الأحكام، من مثل: تقديم الصفة الجملة على الصفة المفردة، وصرف ما لا ينصرف، وإيثار تذكير اسم الجنس، وإيثار تأنيثه، وإجراء غير العاقل مجرى العاقل في الجمع. هذه الأحكام - وغيرها كثير - أغفلتها الباحثة وقد وردت عند ابن الصائغ في كتابه.

**أسباب الدراسة:**

وقع اختياري لكتاب «إحكام الرأي في أحكام الآي» لابن الصائغ الحنفي فأثرت أن أذكر الأحكام بحسب ترتيب المؤلف لها، وبعد أن أذكر الحكم والآيات التي استشهد بها ابن الصائغ، أذكر آراء النحاة في هذا الحكم فبعض الأحكام اتفق عليها النحاة من مثل: إثبات هاء السكت، وبعضها الآخر مختلف فيه من مثل: تقديم الوصف بالجملة على الوصف بالمفرد، حيث عده ابن عصفور من ضرائر الشعر، ومن مثل: وضع المفرد موضع الجمع حيث عده سيويوه، والمبرد، وابن السراج، والأعلم، وابن عصفور من ضرائر الشعر. وأجازه الكسائي، والفراء، والزجاج، وابن جني، في سعة الكلام، وبعد أن أذكر رأي النحاة في الحكم الذي ذكره ابن الصائغ أنقل إلى الآيات التي استشهد بها، فأذكر رأي النحاة في هذا الاستشهاد وأذكر موقفهم من فواصل هذه الآيات، فابن الصائغ يرى أن هذا الحكم جاء لرعاية الفواصل، في حين يرى بعض النحاة تقديرات أخرى في الآيات تخرجها عن رعاية الفواصل، ثم أختتم المسألة بذكر آراء بعض المفسرين كالطبري والقرطبي، والرازي، والشوكاني، وقد اخترت هؤلاء المفسرين دون غيرهم؛ لاهتمامهم الواضح في تقاسيرهم بمسائل النحو واللغة واهتمامهم على وجه الخصوص بمسألة رعاية الفواصل نفيًا وإثباتًا.

**خطة الدراسة:**

احتوى البحث على التالي:

- المقدمة: وتشمل الموضوع وأهميته والدراسات السابقة وأسباب الدراسة وأربعة مباحث.
- التمهيد: وتناولت فيه ترجمة موجزة للمؤلف ابن الصائغ الحنفي، مع ذكر مؤلفاته.
- **المبحث الأول: أحكام التقديم:**
  - ١ - تقديم المعمول على العامل أو على معمول آخر أصله التقديم.
  - ٢ - تقديم ما هو متأخر في الزمان.
  - ٣ - تقديم الفاضل على الأفضل.
  - ٤ - تقديم الضمير على ما يفسره.
  - ٥ - تقديم الصفة الجملة على الصفة المفردة.
- **المبحث الثاني: أحكام الحذف:**
  - ١ - حذف ياء المنقوص المعرف.

- ٢ - حذف ياء الفعل غير المجزوم.
- ٣ - حذف ياء الإضافة.
- ٤ - حذف المفعول.
- ٥ - حذف الفاعل ونيابة المفعول.
- **المبحث الثالث: أحكام الإيثار:**
  - ١ - إيثار تذكير اسم الجنس.
  - ٢ - إيثار تأنيث اسم الجنس.
  - ٣ - إيثار أعرب اللفظين.
  - ٤ - إيثار بعض أوصاف المبالغة على بعض.
  - ٥ - إثبات هاء السكت.
- **المبحث الرابع: أحكام الاستغناء**
  - ١ - الاستغناء بالإفراد عن التثنية.
  - ٢ - الاستغناء بالإفراد عن الجمع.
  - ٣ - الاستغناء بالتثنية عن الإفراد.
  - ٤ - الاستغناء بالتثنية عن الجمع.
  - ٥ - الاستغناء بالجمع عن الإفراد.
- الخاتمة.
- المصادر والمراجع.

**التمهيد:**

ورد ذكر الفاصلة في كلام الخليل وسيبويه والفراء، كقول سيبويه وجميع ما لا يحذف في الكلام، وما يختار فيه ألا يحذف - يحذف في الفواصل ورؤوس الآي.

وقول الفراء: «وقد قرأ الفراء بياء «يسد» وحذفها أحب إلي لمشاكله رؤوس الآيات.

هذه النصوص - على قلتها - توضح معرفة القدماء بالفاصلة وبرؤوس الآي، لكنهم لم يولوها جانباً كبيراً من دراستهم والدليل على ذلك أن الفراء وهو من أكثر النحاة ذكراً لتناسب رؤوس الآي اختلفت تعبيراته عن هذه الظاهرة، فمرة يسميها آخر الحروف ومرة يسميها آخر الآي.. وإن كان المسمى والمدلول واحداً وهو الفاصلة القرآنية.

أما ابن الصائغ الحنفي: وهو محمد بن عبدالرحمن بن علي، المعروف بابن الصائغ النحوي الحنفي، درس اللغة والنحو والفقه وعلوم القرآن بالجامع الطولوني، ألف في النحو «شرح ألفية ابن مالك» و«حاشية على المغني»، و«روض الأفهام في أقسام الاستفهام» وألف في علوم القرآن كتاب (إحكام الرأي في أحكام الآي) وهو الكتاب الذي اخترناه للحديث عنه، وتوفي ابن الصائغ النحوي في (٧٧٦هـ).

## المبحث الأول: أحكام التقديم

### ١ - تقديم المعمول على العامل أو على معمول آخر أصله التقديم:

قال ابن الصائغ: «تقديم المعمول إما على العامل، نحو: ﴿أَهْوَلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ﴾ [سبأ: ٤٠]، وقيل منه: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاحة: ٥]، أو على معمول آخر أصله التقديم، نحو: ﴿لِنُرِيكَ مِنْ آيَاتِنَا الْكُبْرَى﴾ [طه: ٢٣]، إذا أعربنا (الكبرى) مفعول (نري)، أو على الفاعل نحو: ﴿وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النَّذْرُ﴾ [القمر: ٤١]<sup>(١)</sup>، ومنه تقديم خبر كان على اسمها، نحو: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤]». ذكر ابن الصائغ أن تناسب الفواصل ورعايتها اقتضى عدة أمور متعلقة بالعامل والمعمول:

**الأمر الأول:** تقديم المعمول على العامل، وقد استشهد على ذلك بقوله تعالى: ﴿أَهْوَلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ﴾، قال ابن الصائغ: «وقيل منه - أي: من تقديم المعمول على العامل - قوله تعالى: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾».

صرح ابن الصائغ بأن التقديم هنا جاء لسبب لفظي، وهو رعاية الفواصل، ففي سورة «سبأ» الفواصل السابقة واللاحقة للآية كالتالي: (آمنون، محضرون، الرازقين، كانوا يعبدون، مؤمنون، تكذبون)، وفواصل سورة «الفاحة»: (العالمين، الرحيم، الدين، نستعين، المستقيم، ولا الضالين).

ولا شك أن لهذا التقديم جوانب أخرى معنوية وبلاغية غير الجانب اللفظي - رعاية الفواصل -، ففي الآية الكريمة: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾، قال الشوكاني: «وتقديمه على الفعل لقصده الاختصاص، وقيل: للاهتمام، والصواب أنه لهما، ولا تراحم بين المقتضيات»<sup>(٢)</sup>. الأمر الثاني: تقديم المعمول على معمول آخر أصله التقديم، وقد استشهد ابن الصائغ على ذلك بقوله: ﴿لِنُرِيكَ مِنْ آيَاتِنَا الْكُبْرَى﴾ في حالة إعراب (الكبرى) مفعولاً لـ(نري).

وهذا خلاف ما عليه النحاة، فـ(الكبرى) صفة لموصوف محذوف، والتقدير: [لنريك من آياتنا الآية الكبرى]، وقيل: (الكبرى) نعت الآية، والمعنى: لنريك الآية الكبرى<sup>(٣)</sup>. وقال الفراء: «ولو قيل: آياتنا الكبرى؛ كان صواباً، هي بمنزلة (الأسماء الحسنى) و(مأرب أخرى)»<sup>(٤)</sup>.

**الأمر الثالث:** تقديم المفعول على الفاعل، وقد استشهد له ابن الصائغ بقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النَّذْرُ﴾ [القمر: ٤١]، وفواصل هذه السورة تقتضي تأخير الفاعل (النذر) لتكون هي الفاصلة، وبذلك تتناسب فواصل هذه السورة: (القمر، مستمر، مستقر، مزدجر، سعر، المحتضر، النذر، منتصر...).

وقد جاء تقديم الفاعل لرعاية الفاصلة في سورة أخرى، وهي سورة «الحجر» في قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا جَاءَ آلَ لُوطِ الْمُرْسَلُونَ ﴾ [الحجر: ٦١]، وفواصل هذه السورة على الواو والنون والياء، والنون مثل: (تؤمرون، تفضحون، العالمين، المقتسمين، منكرون...).

**الأمر الرابع:** تقديم (خبر كان) على (اسمها)، وقد استشهد له ابن الصائغ بقوله تعالى: ﴿ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾ ، هذا رأي ابن الصائغ، فـ ﴿ كُفُوًا ﴾ عنده (خبر كان)، و ﴿ أَحَدٌ ﴾ (اسمها)؛ أي: ولم يكن لله أحد شبيهاً ولا كفواً، وقد خبر كان على اسمها؛ لرعاية الفواصل، وقد وافق على ذلك بعض المفسرين كالشوكاني؛ قال: «وأخر اسم كان لرعاية الفواصل، وقوله: ﴿ لَهُ ﴾ متعلق بقوله: ﴿ كُفُوًا ﴾، قدم عليه لرعاية الاهتمام»<sup>(٥)</sup>.

وفي الآية تقدير آخر، وهو أن يكون قوله تعالى: ﴿ كُفُوًا ﴾ منصوباً على الحال، ومعناه التقديم والتأخير؛ أي: ولم يكن له أحد كفو، بالرفع، فلما تقدم نعت النكرة على المنعوت نصب على الحال. قال الفراء: «وإذا كان فعل النكرة بعدها أتبعها في كان وأخواتها فتقول: لم يكن لعبد الله أحد نظير، فإذا قدمت النظير نصبوه، فقالوا: لم يكن لعبد الله نظيراً أحد، وذلك أنه إذا كان بعدها فقد أتبع الاسم في رفعه، فإذا تقدم فلم يكن قبله شيء يتبعه رجع إلى فعل كان فنصب»<sup>(٦)</sup>.

## ٢ - تقديم ما هو متأخر في الزمان:

قال ابن الصائغ: تقديم ما هو متأخر في الزمان، نحو: ﴿ فَلِلَّهِ الْآخِرَةُ وَالْأُولَى ﴾ [النجم: ٢٥]، ولولا مراعاة الفواصل لقدمت الأولى، كقوله: ﴿ لَهُ الْحَمْدُ فِي الْأُولَى وَالْآخِرَةِ ﴾ [القصص: ٧٠]<sup>(٧)</sup>.

الواو لمطلق الجمع؛ أي: الاجتماع في الفعل من غير تقييد بحصوله من كليهما في زمان، أو سبق أحدهما، فتعطف الشيء على صاحبه، نحو: ﴿ فَأَنْجَيْنَاهُ وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ ﴾ [العنكبوت: ١٥]، وعلى سابقه، نحو: ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ ﴾ [الحديد: ٢٦]، وعلى لاحقته، نحو: ﴿ كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ ﴾ [الشورى: ٣]<sup>(٨)</sup>.

وفي الآية التي استشهد بها ابن الصائغ ﴿ الْآخِرَةُ وَالْأُولَى ﴾ ذكر أن الواو عطف على ما هو المتقدم على المتأخر، أو عطف السابق على اللاحق، أو قدمت متأخراً في الزمان على ما هو متقدم، ويرى ابن الصائغ أن هذا التقديم والتأخير في العطف جاء لتناسب الفواصل، حيث قال: «ولولا رعاية الفواصل لقدمت ﴿ وَالْأُولَى ﴾».

وقد لاحظ الدكتور حسن طبل آية أخرى قدمت فيها الآخرة على الأولى، وهي قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ لَنَا لَلْآخِرَةَ وَالْأُولَى ﴾ [الليل: ١٣]، إلا أنه ذكر أن رعاية الفواصل ليست السبب الوحيد لهذا التقديم<sup>(٩)</sup>.



وسياق الآيتين يقتضي التقديم والتأخير لنتناسب الفواصل، مع الوضع في الاعتبار أن هذا التناسب ليس هو السبب الوحيد لهذا التقديم، ففواصل الآية الأولى هكذا: (الهدى، ما تمنى، الأولى، يرضى، الأنثى...)، وفواصل الآية الأخرى التي ذكرها الدكتور حسين طبل هكذا: (العسرى، تردّي، للهدى، الأولى، تلظى، الأشقى...).

### ٣ - تقديم الفاضل على الأفضل:

قال ابن الصائغ: تقديم الفاضل على الأفضل، نحو: ﴿بِرَبِّ هَارُونَ وَمُوسَى﴾ [طه: ٧٠] (١٠).

ورد اقتران موسى وهارون في خمسة مواضع، ختمت بها الفاصلة، وهذه المواضع كالتالي: ﴿قَالُوا آمَنَّا بِرَبِّ الْعَالَمِينَ رَبِّ مُوسَى وَهَارُونَ﴾ [الأعراف: ١٢١، ١٢٢]، وقد تكررت هاتان الآيتان في سورة «الشعراء» (٤٧، ٤٨)، الموضع الثالث: ﴿وَلَقَدْ مَنَّا عَلَىٰ مُوسَىٰ وَهَارُونَ﴾ [الصافات: ١١٤]، الموضع الرابع: ﴿سَلَامٌ عَلَىٰ مُوسَىٰ وَهَارُونَ﴾ [الصافات: ١٢٠]، بالإضافة إلى سورة «طه»: ﴿قَالُوا آمَنَّا بِرَبِّ هَارُونَ وَمُوسَىٰ﴾.

والملاحظ أن القرآن قدم موسى على هارون في كل المواضع، عدا الموضع الذي ذكرت فيه القصة في سورة «طه»، حيث قدم هارون على موسى؛ أي: قدم الفاضل على الأفضل.

وجمهور المفسرين على أن هذا التقديم جاء لرعاية الفواصل.

قال الشوكاني: «إنما قدم هارون على موسى في حكاية كلامهم؛ رعاية لفواصل الآي، وعناية بتوافق رؤوسها» (١١). والفواصل التي سبقت هذه الآية والتي تليها هي: (موسى، الأعلى، أتى، موسى، أبقى، الدنيا...).

### ٤ - تقديم الضمير على ما يفسره:

قال ابن الصائغ: تقديم الضمير على ما يفسره، نحو: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُّوسَىٰ﴾ [طه: ٦٧] (١٢).

النحاة أجازوا تقديم الضمير على مفسره؛ لأن الضمير وإن كان متقدماً مفسره في اللفظ، إلا أنه في تقدير التأخير، فالهاء عائدة إلى (موسى)، وإن كان متأخراً لفظاً؛ لأن (موسى) في تقدير التقديم، والضمير في تقدير التأخير.

ومثل ذلك من الشعر قول زهير: [البسيط]

من يلق يوماً على علاته هرماً يلق السماحة منه والندى خلقاً

وقول الأعشى: [المتقارب]

أصاب الملووك فأفناهم وأخرج من بيته ذا جـدن  
ومن كلام العرب: «في أكفانه لفّ الميت»، ومن أمثالهم: «في بيته يؤتى الحكم»،  
فالضمير في (أكفانه) يعود إلى الميت، وكذا الضمير في (بيته) حيث يعود إلى  
(الحكم)<sup>(١٣)</sup>.

إذن، يجوز تقديم الضمير على ما يفسره، وقد جاء ذلك في قوله تعالى: ﴿فَأَوْجَسَ فِي  
نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى﴾، ويرى ابن الصائغ أن هذا التقديم جاء لرعاية الفواصل: (المثلى،  
استعلى، ألقى، تسعى، موسى، الأعلى، أتى...).

٥ - تقديم الصفة الجملة على الصفة المفردة:

قال ابن الصائغ: تقديم الصفة الجملة على الصفة المفردة، نحو: ﴿وَنُخْرِجْ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ  
كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنشُورًا﴾ [الإسراء: ١٣]<sup>(١٤)</sup>.

أي: أن ابن الصائغ يرى أن ﴿يَلْقَاهُ مَنشُورًا﴾ صفتان لكتاب، الصفة الأولى جملة  
﴿يَلْقَاهُ﴾ والصفة الأخرى ﴿مَنشُورًا﴾، وهذا هو الوجه الأول في إعراب ﴿مَنشُورًا﴾،  
وهو النصب على الصفة، أما الوجه الآخر فهو النصب على الحال<sup>(١٥)</sup>.

وقد بنى ابن الصائغ رأيه في أن تقديم الوصف بالجملة ﴿يَلْقَاهُ﴾ على الوصف المفرد  
﴿مَنشُورًا﴾ على الوجه الأول، ورأى أن هذا التقديم جاء مراعاة للفواصل (صغيراً،  
غفوراً، تذييراً، ميسوراً).

والقول بأن ﴿مَنشُورًا﴾ صفة مفردة جاءت بعد الصفة الجملة ﴿ه يَلْقَاهُ﴾ فيه ردٌّ على  
ابن عصفور الذي ذهب إلى أن الوصف بالجملة لا يتقدم على الوصف المفرد، إلا في  
ضرورة شعر أو نادر كلام، قال: وإذا اجتمع في هذا الباب صفة هي اسم مع صفة هي  
في تقديم اسم قدمت ما هو اسم على ما هو في تقديره، وذلك نحو قولك: «مررت برجلٍ  
قائم في الدار» إذا جعلت المجرور في موضع الصفة لـ(رجل)، ولا يجوز أن تقول:  
«مررت برجلٍ في الدار قائم» إلا في ضرورة شعر أو نادر كلام، واستشهد على هذه  
الضرورة بقول امرئ القيس: [الطويل]

و فرع يُغشى المتن أسود فاحم أثيرت كفتو النخلة المتعكـل

حيث قدم (يُغشى) على أسود<sup>(١٦)</sup>، وهذا غير صحيح، بدليل قوله تعالى: ﴿كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ  
إِلَيْكَ مُبَارَكٌ﴾ [ص: ٢٩]، وقوله: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٌ عَلَى  
الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ [المائدة: ٥٤]<sup>(١٧)</sup>، وبآية التي استشهد بها ابن الصائغ

﴿كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنْشُورًا﴾ إذا أعربنا ﴿مَنْشُورًا﴾ صفة لـ ﴿كِتَابًا﴾، فيكون الوصف بالجملة قد تقدم على الوصف المفرد؛ وذلك لرعاية الفواصل، كما يرى ابن الصائغ.

### المبحث الثاني: أحكام الحذف

#### ١ - حذف ياء المنقوص المعرف:

قال ابن الصائغ: «حذف ياء المنقوص المعرف، نحو: ﴿الْكَبِيرُ الْمُنْتَعَلِ﴾ [الرعد: ٩]، وقوله تعالى: ﴿يَوْمَ التَّنَادِ﴾ [غافر: ٣٢]»<sup>(١٨)</sup>.

ذكر سيبويه قاعدة للحذف والإثبات في الفواصل والقوافي، قال في باب: ما يحذف من أواخر الأسماء في الوقف وهي الياءات: «وجميع ما لا يحذف في الكلام وما يختار فيه ألا يحذف، يحذف في الفواصل والقوافي»<sup>(١٩)</sup>.

والنحاة والمفسرون مجمعون على أن حذف ياء المنقوص المعرف جائز في الفواصل والقوافي<sup>(٢٠)</sup>، وهم يستشهدون على هذا الحذف بالآيتين اللتين استشهد بهما ابن الصائغ (التناد، المتعال).

قال الزجاج: «والأصل (التنادي)، وإثبات الياء الوجه، وحذفها حسن جميل؛ لأن الكسرة تدل على الياء، وهو رأس آية، وأواخر هذه الآيات على الدال»<sup>(٢١)</sup>.

وكلام الزجاج صحيح؛ فواصل الآيات في سورة «غافر» على حرف الدال، لذلك حذف ياء المنقوص في (المتعال)، والفواصل كالتالي: (الرشاد، التناد، هاد).

وفواصل الآية الأخرى (المتعال)، على اللام مثل: (الثقال، المحال، ضلال، أصل).

#### ٢ - حذف ياء الفعل غير المجزوم:

قال ابن الصائغ: حذف ياء الفعل غير المجزوم، نحو: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَأْسُرُ﴾ [الفجر: ٤]»<sup>(٢٢)</sup>.

الأصل في هذا الحذف ما قرره سيبويه في قاعدته: وجميع ما لا يحذف في الكلام، وما يختار فيه ألا يحذف، يحذف في الفواصل والقوافي، وقد استشهد على حذف الياء في

القافية يقول زهير: [الكامل]

وأراك تفري ما خلقت وبعـــــــــــــــــــــ  
ضُ القوم يَخْلُقُ ثم لا يَقرُ<sup>(٢٣)</sup>

ومن هنا ذكر النحاة أن الفعل إذا كان مرفوعاً تثبت فيه الياء مثل (يدري، يجري، يرمي ...)، إلا في الفواصل والقوافي، وقولهم: «ما أدر ولا أدر»، فإن كافة العرب حذف

منهما الياء في الوقف في غير القوافي والفواصل لكثرة استعمالهما في الكلام، قال سيبويه: «وأمّا الأفعال فلا يحذف منها شيء؛ لأنها لا تذهب في الوصل في حال، وذلك

لا أقضى، وهو يقضى، ويغزو ويرمي، إلا أنهم قالوا: لا أدُر، في الوقف؛ لأنه كثر في كلامهم، فهو شاذ، فلا تحذف الياء إلا في: لا أدُر وما أدُر»<sup>(٢٤)</sup>.

وأجاز الفراء حذف الياء في سعة الكلام؛ لكثرة ما ورد من ذلك، ولأن العرب قد تحذف الياء وتكتفي بكسر ما قبلها منها<sup>(٢٥)</sup>.

وعلى كل؛ فالنحاة والمفسرون مجمعون على أن حذف الياء من (يسر) خاص بالفواصل، أو لرعاية الفواصل، أو لمشاكله رؤوس الآيات.

قال الفراء: «وقد قرأ القراء (يسري) بإثبات الياء، و(يسر) بحذفها، وحذفها أحب إليّ لمشاكلتها رؤوس الآيات»<sup>(٢٦)</sup>، وقال الزجاج: «و(يسر) حذفت الياء؛ لأنها رأس آية، وقد قرئت بإثبات الياء، واتباع المصحف وحذف الياء أحب إليّ؛ لأن القراءة بذلك أكثر، ورؤوس الآي فواصل، تحذف معها الياءات، وتدل عليها الكسرات»<sup>(٢٧)</sup>، وقال الشوكاني: «والأصل هاهنا إثبات الياء؛ لأنها لام الفعل المضارع المرفوع، ولم تحذف لعل من العلل إلا لاتباع رسم المصحف، وموافقة رؤوس الآي إجراءً للفواصل مجرى القوافي»<sup>(٢٨)</sup>.

بقي أن نشير إلى أن الفواصل التي سبقت هذه الآية (يسر) على الراء، وهي كالتالي: (والفجر، وليال عشر، والشفع والوتر، والليل إذا يسر، هل في ذلك قسم لذي حجر ...).

### ٣ - حذف ياء الإضافة:

قال ابن الصائغ: حذف ياء الإضافة، نحو: ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ ﴾ [القمر: ٤]، وقوله تعالى: ﴿ فَكَيْفَ كَانَ عِقَابِ ﴾ [غافر: ٥]<sup>(٢٩)</sup>.

القرآن الكريم كثيراً ما يحذف ياء المتكلم المتصلة بالفعل في الفواصل.

من ذلك قوله تعالى: ﴿ وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ ﴾ [المؤمنون: ٥٢]، وقوله: ﴿ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ ﴾ [الأنبياء: ٢٥]، وقوله تعالى: ﴿ الَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهْدِينِ (٧٨) وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ (٧٩) وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ (٨٠) وَالَّذِي يُمِيتُنِي ثُمَّ يُحْيِينِ (٨١) ﴾ [الشعراء: ٧٨-٨١]، وقوله تعالى: ﴿ تَاللَّهِ إِن كُذِّبَتْ لَنُرِيدَنَّ ﴾ [الصفات: ٥٦]، وقوله عز وجل: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالنَّاسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ [الذاريات: ٥٦]، وقوله سبحانه: ﴿ مَا أُرِيدُ مِنْهُمْ مِنْ رِزْقٍ وَمَا أُرِيدُ أَنْ يُطْعَمُونَ ﴾ [الذاريات: ٥٧]، وقوله سبحانه: ﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُكَذِّبُونِ ﴾ [الشعراء: ١٢]، وقوله عز وجل: ﴿ وَإِنِّي عُذْتُ بِرَبِّي وَرَبِّكُمْ أَنْ تَرْجُمُونِ ﴾ [الدخان: ٢٠]، وقوله تعالى: ﴿ فَيَقُولُ رَبِّي أَكْرَمَ مِنْ ﴾ [الفجر: ١٥]، وقوله: ﴿ فَيَقُولُ رَبِّي أَهَانَنِ ﴾ [الفجر: ١٦]، وقوله: ﴿ ذَلِكَ لِمَنْ خَافَ مَقَامِي وَخَافَ وَعِيدِ ﴾ [إبراهيم: ١٤]، وقوله: ﴿ كُلَّ كَذَّابٍ رَسُولٌ فَحَقَّ وَعِيدِ ﴾ [ق: ١٤]، وقوله: ﴿ فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ ﴾ [الملك: ١٨].

وحذف ياء الإضافة من هذه الآي جاء لتناسب الفواصل بلا خلاف.

#### ٤ - حذف المفعول:

قال ابن الصائغ: حذف المفعول نحو: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُعْطِيَ وَاتَّقَى﴾ [الليل: ٥]، وقوله تعالى: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾ [الضحى: ٣/٣٠]، النحاة مجمعون على جواز حذف المفعول، وأن هذا الحذف هو الأصل، قال السيوطي: «الأصل جواز حذف المفعول به؛ لأنه فضلة، ويمنع في صور:

أحدها: أن يكون نائباً عن الفاعل.

ثانيها: أن يكون متعجباً منه...» (٣١).

وقال ابن يعيش: «اعلم أن المفعول لما كان فضلة تستقل الجملة دونه، وينعقد الكلام من الفعل والفاعل بلا مفعول جاز حذفه وسقوطه، وإن كان الفعل يقتضيه» (٣٢).  
والحذف كثير في القرآن وفصيح الكلام، وذلك إذا كان هناك دليل عليه، كما قال ابن جني (٣٣).

هذا ما قرره النحاة بشأن حذف المفعول، وبالرجوع إلى ابن الصائغ نجده يذكر شاهدين على حذف المفعول لمناسبة رؤوس الآي:

قوله تعالى: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾، والمفسرون يكادون يجمعون على أن حذف المفعول هنا جاء لمناسبة رؤوس الآي، قال الشوكاني: «قال: ﴿وَمَا قَلَى﴾، ولم يقل: (وما قلاك)؛ لموافقة رؤوس الآي، والمعنى: وما أبغضك» (٣٤)، وقال النيسابوري: «وحذف المفعول من قلاك للفاصلة مع دلالة قرينة الحال أو المقال (٣٥)، وقال القرطبي: «ترك الكاف؛ لأنه رأس آية» (٣٦)، ويذهب الزركشي إلى أن المفعول به محذوف من رؤوس الآي في السورة كلها لرعاية الفاصلة، يقصد: (فأوى، فهدى، فأغنى) (٣٧).

وإلى هذا المعنى ذهب الفراء (٢٠٧ هـ)، حيث قال: «ما قلى؛ يريد: وما قلاك، فألقيت الكاف، ولأن رؤوس الآيات بالياء فاجتمع ذلك فيه»، وقال أيضاً: «فأغنى، فأوى؛ يريد: فأغناك، فأواك، فجرى على طرح الكاف لمشكلة رؤوس الآيات، ولأن المعنى معروف» (٣٨)، وأرى - والله أعلم - أن المفسرين متأثرون بما ذكره الفراء، وكذا ابن الصائغ الحنفي (٧٧٦ هـ).

وفي مقابل رأي الفراء وابن الصائغ والمفسرين، يرى الزمخشري أن هذا الحذف اختصار لفظي لظهور المحذوف، كما في قوله تعالى: ﴿وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥]؛ أي: والذاكراته (٣٩).

وإلى هذا المعنى ذهب الطبري في «تفسيره» للآيات، فالحذف جاء اكتفاءً بفهم السامع لمعناه؛ إذ كان قد تقدم ذلك قوله: ﴿مَا وَدَّعَكَ﴾ (٤٠).

## ٥ - حذف الفاعل ونيابة المفعول:

قال ابن الصائغ: حذف الفاعل ونيابة المفعول نحو: ﴿ وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَىٰ ﴾ [الليل: ١٩] (٤١).

يرى ابن الصائغ أن الفعل (تجزى) جاء مبنياً للمفعول؛ لأجل تناسب الفواصل: (يغشى، تجلى، الأنثى، لشتى، اتقى، بالحسنى، لليسرى، استغنى، للعسرى، تردى، للهدى، الأولى، تلظى، الأتقى، تولى، الأتقى، يتزكى، الأعلى، يرضى).

وقد وافقه على ذلك الشوكاني (١٢٥٥ هـ)، قال: «ومعنى الآية أنه ليس لأحد من الناس عنده نعمة من شأنها أن يجازى عليها حتى يقصد بإيتاء ما يؤتى من ماله مجازاتها، وإنما قال: (تجزى) مضارعاً مبنياً للمفعول لأجل الفواصل، والأصل: يجزيها إياه أو يجزيه إياها» (٤٢).

وبالرجوع إلى كتب النحاة وجدتهم يذكرون في حذف الفاعل وإقامة المفعول مقامه عدة أغراض كالعلم والجهل والخوف، قال السيوطي: «قد يترك الفاعل لغرض لفظي أو معنوي؛ كالعلم به، أو الجهل به، أو إقامة وزن الشعر كقول عنتر: [الكامل]

وإذا ضربت فإني مستهلكٌ مالي وعرضي وأفر لم يكلم

وإصلاح السجع نحو: من طابت سريرته حمدت سيرته» (٤٣). وشبيه بهذا رعاية الفواصل، والشاهد على ذلك الآية السابقة: ﴿ وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَىٰ ﴾. فهذا الغرض - رعاية الفواصل - يمكن أن يضاف إلى أغراض حذف الفاعل التي ذكرها النحاة.

## المبحث الثالث: أحكام الإيثار

## ١ - إيثار تذكير اسم الجنس:

قال ابن الصائغ: «إيثار تذكير اسم الجنس، كقوله: ﴿ كَانَهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ ﴾ [القمر: ٢٠]» (٤٤).

يجوز في اسم الجنس كـ(البقر، والتمر، والشجر، والنخل...) التذكير والتأنيث، التذكير بالحمل على اللفظ، والتأنيث بالحمل على المعنى، فنقول: هذا نخل، وهذه نخل.

والنخل في القرآن قد ذكر في مواضع ثلاثة، وقد وصف مرة بالجمع في قوله تعالى: ﴿ وَالنَّخْلَ بَاسِقَاتٍ ﴾ [ق: ١٠]، فإنه حال منها، وهي كالوصف، ووصف مرة بالتذكير: ﴿ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ ﴾ [القمر: ٢٠]، ومرة بالتأنيث: ﴿ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ ﴾ [الحاقة: ٧].

وعلى ذلك يجوز: النخل خاؤ، والنخل خاويات، والنخل خاوية. وقد ورد القرآن بالأمر الثلاثة، إلا أن الموضع الأول: ﴿ وَالنَّخْلَ بَاسِقَاتٍ ﴾ لم تأت (باسقات) فاصلة، فلا داعي للحديث عنها الآن، كما أن الموضع الثالث ورد فيه التأنيث: ﴿ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ ﴾، وحديثنا الآن عن التذكير، وهو قوله تعالى: ﴿ تَنْزِعُ النَّاسَ كَأَنَّهُمْ أُعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ ﴾، وللتذكير هنا وجهان:

الوجه الأول: مراعاة لفظ (النخل)، أو الحمل على اللفظ. والوجه الآخر: مراعاة الفاصلة، فأواخر الآيات في سورة «القمر» كالتالي: (مستمر، منهمر، منتشر، نذر، مدكر، سُعْر، سحر...)، وهذا الوجه نبه عليه ابن الصائغ وبعض المفسرين، قال الرازي: «قال المفسرون: في تلك السورة كانت أواخر الآيات تقتضي ذلك لقوله: (مستمر، منهمر، منتشر...)، وهو جواب حسن، فإن الكلام كما يزين بحسن المعنى يزين بحسن اللفظ»<sup>(٤٥)</sup>.

## ٢ - إيثار تأنيث اسم الجنس:

قال ابن الصائغ: إيثار تأنيث اسم الجنس كقوله تعالى: ﴿ أُعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ ﴾ [الحاقة: ٧].

سبق أن أشرنا إلى أن النحاة أجازوا التذكير والتأنيث في اسم الجنس. قال ابن السراج: «فما كان من هذا فأنت في تأنيثه مخير؛ ألا ترى إلى قول الله تعالى: ﴿ كَأَنَّهُمْ أُعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ ﴾، فهذا على لفظ الجنس، وقال: ﴿ كَأَنَّهُمْ أُعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ ﴾ على معنى الجماعة، وتقول: هذه حصى كبيرة، وحصى كثيرة، وكذلك كل ما كان ليس بين جمعه واحده إلا الهاء»<sup>(٤٦)</sup>.

وقد أثر القرآن هنا- كما يرى ابن الصائغ- تأنيث اسم الجمع، حيث وصف بقوله: ﴿ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ ﴾، وفواصل سورة «الحاقة» تقتضي ذلك، مثل: (الطاغية، خافية، خاوية، باقية...).

## ٣ - إيثار أغرب اللفظين:

قال ابن الصائغ: إيثار أغرب اللفظين، نحو: ﴿ قِسْمَةٌ ضِيزَى ﴾ [النجم: ٢٢]، لم يقل: جائرة. وقوله: ﴿ كَلَّا لَلْبَيْبِذَنِّ فِي الْحُطْمَةِ ﴾ [الهمزة: ٤]، ولم يقل: جهنم. وقال في «سورة المدثر»: ﴿ سَأُصَلِّهِ سَقَرًا ﴾ [الآية: ٢٦]، وفي «سأل»: ﴿ كَلَّا إِنَّهَا لَأَطَى ﴾ [المعارج: ١٥]، وفي «القارعة»: ﴿ فَأَمُّهُ هَاوِيَةٌ ﴾ [القارعة: الآية: ٩]؛ لمراعاة فواصل كل سورة.

يرى ابن الصائغ أن إيثار أحد اللفظين على آخر لم يأت إلا لموافقة رؤوس الآيات أو الفواصل في كل سورة، ويستشهد على ذلك بـ ﴿ ضِيزَى ﴾، ولم يقل: جائرة. وفي هذا

إغفال لجانب مهم من جوانب إعجاز القرآن الكريم، وهو جانب المعنى، فكل لفظة وردت في موضع من مواضع القرآن تمثل إعجازاً من خاصية المعنى والبلاغة، فضلاً عن أوجه الإعجاز الأخرى، وهذا هو السر في التعبير عن النار مرة بـ(سقر)، ومرة بـ(جهنم)، ومرة بـ(هاوية).

فكلمة (ضيضى) لا يتحمل معنى الجور فقط، بل من معانيها أيضاً النقص والبخس، من: ضازه حقه يضيظه ضيزاً؛ أي: نقصه وبخسه<sup>(٤٧)</sup>، ومن معانيها أيضاً: التعدي والظلم. قال الكسائي: «ضاز يضور ضوزاً: إذا تعدى وظلم وبخس وانتقص.

قال الشاعر: [الكامل]

ضازت بنو أسد بحمهم إذا يجعلون الرأس كالذنب<sup>(٤٨)</sup>

يقول الدكتور: حسن طبل، عن الوجه البلاغي لاستخدام لفظة (ضيضى) دون (ظالمة) أو (جائرة) في فاصلة الآية: «إن هذه اللفظة إنما أوترت كي تتناسب بغرابتها عن مألوف الاستعمال غرابة تلك القسمة التي تصفها، فمعلوم أن هؤلاء الذين ضلوا طريق التوحيد واتخذوا من اللات والعزى ومناة آلهة، كانوا يؤثرون الذكور ويحقرون الإناث، ومن ثم كان من الغريب حقاً أنهم وقد ميزوا بين الجنسين على هذا النحو ألا يتصوروا تلك الآلهة المزعومة- التي أشركوها مع الله في العبادة- إلا إناثاً، وألا يسموها إلا تسمية الإناث»<sup>(٤٩)</sup>.

وهناك أيضاً غرابة في بناء هذه اللفظة ناسبت غرابة ما قاله المشركون، حين نسبوا لله سبحانه البنات، تعالى الله عما يقول المشركون علواً كبيراً، فالعرب لا تعرف في الكلام (فُعلَى) صفة؛ إنما يعرفون الصفات على (فُعلَى) بالفتح، نحو: (سكرى، وعطشى، وغضبي)، ولما لم تعرف العرب في الصفات (فُعلَى) علم أنها (فُعلَى)، وإنما كسرت الضاد منها كما كسرت من قولهم: (قوم بيض وعين)، وهي (فُعلَى)؛ لأن واحدها بيضاء وعيناء، وليؤلفوا بين الجمع والاثنتين والواحد، وكذلك كرهوا ضم الضاد من (ضيضى)، فنقول: (ضوزى) مخافة أن تصير بالواو، وهي من الياء<sup>(٥٠)</sup>، لذلك لا نوافق ابن الصائغ في أن هذه اللفظة- وغيرها من الألفاظ- جاءت فقط لموافقة رؤوس الآي، بل جاءت لعدة أمور معنوية وبلاغية، وقد صادف ذلك موافقة الفواصل التي قبلها والتي بعدها:

(أخرى، المنتهى، جنة المأوى، اللات والعزى، الآخرة والأولى).

وهذا ما يمكن أن يقال في سائر الآيات: (الحطمة، أمه هاوية، سقر).



٤ - إثبات بعض أوصاف المبالغة على بعض:

قال ابن الصائغ: إثبات بعض أوصاف المبالغة على بعض نحو: ﴿إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجَابٌ﴾ [ص: ٥] أوتر على عجيب لذلك<sup>(٥١)</sup>.

يرى ابن الصائغ أن القرآن عدل من صيغة (عجيب) إلى (عجاب)، وذلك لتناسب الفواصل: (شقاق، مناص، عجاب، عذاب، الوهاب، الأسباب، الأحزاب، الأوتاد، عقاب...).

وقد يكون هذا الكلام صحيحاً إلى حد بعيد، فالعرب تقول: (هذا رجل كريم وكُرام وكرام، ووضيء ووضياء، وطويل وطوأل)، والمعنى كله واحد، كما قال الفراء، ومثله قوله تعالى: ﴿وَمَكَرُوا مَكْرًا كَبِيرًا﴾ [نوح: ٢٢]<sup>(٥٢)</sup>، وقال ابن جني: «قد كثر عنهم مجيء الصفة على فعيل وفعال، بالتخفيف، وفعال بالتشديد، قالوا: (رجل وضيء ووضياء، وأنشدوا: [الكامل]

والمراء يلحقه بفتيان الندى

خُلِقَ الكَريمَ وليس بالوضاء

أي: ليس بالوضيء، وقالوا: [الرجز]

إننا وجدنا ماءها طيباً

نحن بذلنا دونها الضرابا

وقالوا: في [الرجز]

جاءوا بصيد عَجَبٍ من العجب

أزيرق العين وطوأل الذنب<sup>(٥٣)</sup>

أي: إن صيغ (فَعِيلٌ وَفُعَالٌ وَفُعَالٌ) بمعنى واحد، وهذا رأي الزجاج أيضاً، قال: «(عُجَابٌ) في معنى عجيب، ويجوز (عُجَابٌ) يقال: رجل كريم وكرام وكُرام»<sup>(٥٤)</sup>.

ويرى الزمخشري أن فُعَالاً أبلغ من فَعِيلٍ، وأن فُعَالاً أبلغ من فُعَالٍ، قال: عجاب؛ أي: بليغ في العجب، وقرئ (عُجَابٌ) بالتشديد، وهو أبلغ من المخفف<sup>(٥٥)</sup>.

وأرى - والله أعلم - أن رأي الزمخشري أقرب إلى الصواب، فطوأل أبلغ من طوأل، وطوأل أبلغ من طويل، وهكذا في عجيب وعجاب وعُجَابٌ، وبذلك يكون معنى (عجاب) في الآية السابقة: المبالغة في العجب؛ أي: إن هذا الأمر بالغ في العجب إلى الغاية<sup>(٥٦)</sup>.

٥ - إثبات هاء السكت:

قال ابن الصائغ: إثبات هاء السكت نحو: (ماليه، سلطانيه، ما هيه)<sup>(٥٧)</sup>.

وردت هاء السكت في أكثر من موضع، مثل قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا مَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ﴾ (٨) فَأَمُّهُ هَاوِيَةٌ (٩) وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَةٌ (١٠) [الفارعة: ٨ - ١٠]، فهاء السكت وردت في (ما هيه).

ومن المواضع الأخرى قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِشِمَالِهِ فَيَقُولُ يَا لَيْتَنِي لَمْ أُوتِ كِتَابِيَةَ (٢٥) وَلَمْ أَدْر مَا حِسَابِيَةَ (٢٦) يَا لَيْتَنهَا كَانَتْ الْقَاضِيَةَ (٢٧) مَا أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيَةَ (٢٨) هَلْكَ عَنِّي سُلْطَانِيَةَ (٢٩)﴾ [الحاقة: ٢٥ - ٢٩].

وقوله عز وجل: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَيَقُولُ هَؤُلَاءِ أَقْرَعُوا كِتَابِيَةَ﴾ [الحاقة: ١٩]، وقوله سبحانه: ﴿فَانظُرْ إِلَىٰ طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، وقوله تعالى: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ هَدَىٰ اللَّهُ فَبِهَدَاهُمْ اقْتَدِهْ﴾ [الأنعام: ٩٠]؛ أي: أن هذه الهاء وردت في سبعة مواضع: (لم يتسنه، اقتده، سلطانيه، ماليه، حسابيه، ما هيه، كتابيه)، وهناك موضعان من هذه السبعة وردت فيها هاء السكت في غير الفاصلة وهما: (لم يتسنه، اقتده).

والمواضع الخمسة التي وردت فيها هاء السكت جاءت موافقة لفواصل الآي، مثل: (القاضية، راضية، واهية، خافية، أذن واعية...)، ومثله: (أمه هاوية، عيشة راضية، نار حامية).

وجاءت بين هذه الفواصل هاء السكت في (حسابيه، ماليه، سلطانيه، ما هيه، كتابيه).

#### المبحث الرابع: أحكام الاستغناء

##### ١ - الاستغناء بالإفراد عن التثنية:

قال ابن الصائغ: «الاستغناء بالإفراد عن التثنية، نحو: ﴿فَلَا يُخْرِجَنَّكَ مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَى﴾ [طه: ١١٧]»<sup>(٥٨)</sup>.

الأصل في كلام العرب دلالة كل لفظ على ما وضع له، فيدل المفرد على المفرد، والمتنى على المتنى، والجمع على الجمع، وقد يعدل عن هذا الأصل فيوضع المفرد موضع التثنية، وقد عدَّ ذلك ابن عصفور وغيره من ضرائر الشعر<sup>(٥٩)</sup>.

قال حسان بن تبع: [الرجز]

شـر يـومـيـهـا وأخـزاهـا لها      ركبـت عنـز بحـنـج جمـلا

وقال خليج الأعيوي: [الطويل]

لأخوين كانا خير أخوين شيمة      وأسرعه في حاجة لي أريدها

وقال ختام المجاشعي: [السريع]

ومهمهين قذفين مرتين      ظهراهما مثل ظهور الترسين

قطعته بالنعث لا بالنعثين<sup>(٦٠)</sup>

وقد ذكر السيوطي شاهدين على ذلك:  
الأول: قول الراجز:

### بها العينان تنهل

أي: تنهلان.

والآخر: قول الشاعر: [الكامل]

إذا نكرت عيني الزمان الذي مضى بصحراء فلج ظلتنا تكفان

أي: عيناى<sup>(٦١)</sup>.

وأرى- والله أعلم- أن الاستغناء بالإفراد عن التثنية جائز في كلام العرب شعراً ونشراً، وذلك إذا أمن اللبس، وهذا رأي ابن مالك والكوفيين<sup>(٦٢)</sup>، والدليل على أن ذلك ليس من ضرائر الشعر وروده في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿فَلَا يُخْرِجَنَّكَ مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَى﴾ [طه: ١١٧]، وقوله تعالى: ﴿عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ﴾ [لق: ١٧]، وقوله عز وجل: ﴿مَا يَلْفُظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ [لق: ١٨]؛ أي: رقيبان عتيدان، وقال تعالى: ﴿كَذَبَتْ ثَمُودُ بِطَغْوَاهَا (١١) إِذِ انبَعَثَ أَشْقَاهَا﴾ [الشمس: ١١، ١٢]، قيل: أشقاها: هما اثنتان<sup>(٦٣)</sup>.

كما أن العرب تقول: ضع رحالهما؛ يريدون: اثنتين، وديناركم مختلفة؛ أي: دنانيركم. وعيناها حسنة؛ أي: حسنتان.

ولنرجع إلى الآية التي استشهد بها ابن الصائغ: ﴿فَلَا يُخْرِجَنَّكَ مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَى﴾. قال الفراء: «ولم يقل: فتشقياً؛ لأن آدم هو المخاطب، وفي فعله اكتفاء من فعل المرأة»<sup>(٦٤)</sup>.

وقال الزمخشري: «وإنما أسند إلى آدم وحده فعل الشقاء دون حواء بعد إشراكهما في الخروج؛ لأن في ضمن شقاء الرجل وهو قبيح أهله وأميرهم شقاءهم، فاختصر الكلام بإسناده إليها دونها مع المحافظة على الفاصلة»، فالزمخشري بعد أن يذكر الوجه البلاغي لإفراد (فتشقى) يذكر المحافظة على الفاصلة<sup>(٦٥)</sup>، وهذا النص من النصوص القليلة جداً التي صرح فيها الزمخشري برعاية الفاصلة، أو بمراعاة تناسب الفواصل: (عزما، أبا، فتشقى، تعرى، تضحى، لا يبلى، فغوى...).

### ٢ - الاستغناء بالمفرد عن الجمع:

قال ابن الصائغ: الاستغناء بالمفرد عن الجمع نحو: ﴿وَجَعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾ [الفرقان: ٧٤]، ولم يقل: أئمة، كما قال: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أُمَّةً يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ﴾ [القصص: ٤١]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَنَهَرٍ﴾ [القمر: ٥٤]؛ أي: أنهار<sup>(٦٦)</sup>.

أي: أن ابن الصائغ يرى جواز وقوع المفرد موقع الجمع، ويرى أن ذلك ورد في آيتين، وأن وروده لأجل الفاصلة، ولا بد أولاً أن نرى رأي النحاة في «الاستغناء بالمفرد عن الجمع، أو وضع المفرد موضع الجمع، أو ما يكون لفظه واحداً ومعناه جميع، أو ما جاء لفظه لفظ الواحد الذي له جمع منه، ووقع منه، ووقع معنى هذا الواحد عند الجميع».

فسيبويه والمبرد وابن السراج والأعلم وابن عصفور؛ على أن وضع المفرد موضع الجمع خاص بالشعر، والكسائي والفراء وأبو عبيدة والزجاج على جواز وقوع المفرد موقع الجمع في سعة الكلام.

أما عن حجة أصحاب الرأي الأول فقد قال سيبويه: «وليس بمستكثر في كلامهم أن يكون اللفظ واحداً والمعنى جميع، حتى قال بعضهم في الشعر ما لا يستعمل في الكلام، قال علقمة بن عبدة: [الطويل]

بها جيف الحسرى فأما عظامها فبيض وأما جلدُها فصليب

قال الشنتمري: «الشاهد فيه وضع الجلد موضع الجلود؛ لأنه اسم جنس ينوب واحده عن جميع، فأفرده ضرورة لذلك»<sup>(٦٧)</sup>.

واستشهد سيبويه في هذا الباب بقول المسيب بن زيد: [الرجز]

لا تنكروا القتل وقد سُبينا في حلقكم عظم وقد شَجينا

وضع (الحلق) موضع (الحلوق) ضرورة.

قال سيبويه: «ومما جاء في الشعر على لفظ الواحد يراد به الجميع: [الوافر]

كلوا في بعض بطنكم تعفوا فإن زمانكم زمن خميص<sup>(٦٨)</sup>

وقال المبرد: وقد جاز في الشعر أن تفرد وأنت تريد الجماعة، إذا كان في الكلام دليل على الجمع<sup>(٦٩)</sup>، وإلى هذا ذهب ابن السراج<sup>(٧٠)</sup>، وقال ابن عصفور: «ومنه - أي: من ضرائر الإبدال - إبدال المفرد من الجمع، ووضعه موضعه، حيث لا يجوز ذلك في الكلام، ثم ذكر الشواهد السابقة، وأضاف: [الطويل]

تبييّنهم ذو اللب حين يراهم بسيماهم بيضاً لحاهم وأصلعا

يريد: وصلعا.

وقال القطامي: [الوافر]

كأن نسوع رجلي حين ضمت حوالب غزرا ومعى جياعا

يريد: وأمعاء.

وأنشد أبو عبيدة: [البسيط]

وأدخل الجوف أجواف البيوت على مثل النساء رجال ما لهم غيرُ

فأفرد الجوف، وهو يريد الجمع، بدليل إيداله الجمع منه.

وقال عمرو بن البراء: [الطويل]

فإن تصلوا ما قرب الله بيننا فإنكم أعمام صدق وخاليا<sup>(٧١)</sup>

هذا رأي سيبويه ومن تابعه.

أما الرأي الآخر فهو رأي الكوفيين وأبي عبيدة والزجاج وابن جني، ووافقهم ابن مالك، وهؤلاء يجيزون وقوع المفرد موقع الجمع في سعة الكلام، ومن شواهدهم قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَنَهَرٍ﴾ [القمر: ٥٤]؛ أي: أنهار<sup>(٧٢)</sup>، وقال تعالى: ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ﴾ [البقرة: ٧]؛ أي: وعلى أسماعهم، وقال عز وجل: ﴿فَقُولُوا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الشعراء: ١٦]؛ أي: ذوو رسالة، وقال أيضاً: ﴿وَحَسُنَ أَوْلَئِكَ رَفِيقًا﴾ [النساء: ٦٩]؛ أي: رفقاء، وقال أيضاً: ﴿فَإِنْ طَبِئَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا﴾ [النساء: ٤]؛ أي: أنفساً، وقال عز وجل: ﴿ثُمَّ نَخْرِجُكُمْ طِفْلاً﴾ [الحج: ٥] [طفلاً] في معنى أطفال، وقال عز وجل: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا﴾ [الأنعام: ١١٢]، و(عدوًّا) في معنى أعداء<sup>(٧٣)</sup>.

قال ابن جني: «قرأ السلمي وقتادة والأعرج والأعمش: ﴿فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا﴾ [المؤمنون: ١٤]، وقد شاع عنهم وقوع المفرد في موضع الجماعة، وهو كثير»<sup>(٧٤)</sup>.

هذا ما احتج به كل فريق، ولنرجع إلى ابن الصائغ؛ فقد استشهد لوقوع المفرد موضع الجمع بآيتين: الأولى قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾، والأخرى: ﴿فِي جَنَّاتٍ وَنَهَرٍ﴾، وبالرجوع إلى فواصل الآية الأولى نجدها: (مقاماً، قواماً، أثماً، مهاناً، متاباً، كراماً، عمياناً، إماماً، سلاماً، مقاماً، لزاماً)، ووقوع المفرد (إماماً) موقع الجمع (أئمة) جاء لتناسب الفواصل التي قبلها والتي بعدها كالتالي: (سُعر، سقر، بقدر، بالبصر، مدكر، الزُّبر، مستطر، نهر، مقتدر).

وقد ذكرنا منذ قليل أن النحاة اختلفوا في وقوع المفرد موقع الجمع في سعة الكلام، ونذكر هنا أنهم اختلفوا في تقدير الآيتين، ففي قوله تعالى: ﴿فِي جَنَّاتٍ وَنَهَرٍ﴾ قالوا: نهر؛ أي: صاحب نهار، وقيل: نهر؛ أي: ضياء واسعة<sup>(٧٥)</sup>.

### ٣ - الاستغناء بالثنائية عن الإفراد:

قال ابن الصائغ الحنفي: الاستغناء بالثنائية عن الإفراد، نحو: ﴿وَلَمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّاتٍ﴾ [الرحمن: ٤٦]، قال الفراء: «أراد جنة، كقوله: ﴿فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى﴾

[النازعات: ٤١]، فتى لأجل الفاصلة»، قال: «والقوافي تحتل من الزيادة والنقصان ما لا يحتمل سائر الكلام»، ونظير ذلك قول الفراء أيضاً في قوله تعالى: ﴿إِذِ انبَعَثَ أَشْقَاهَا﴾ [الشمس: ١٢]، فإنهما رجلان: قدار، وفلان بن دهر. ولم يقل: أشقياها؛ للفاصلة.

وقد أنكر ذلك ابن قتيبة وأغلظ فيه، وقال: «إنما يجوز في رؤوس الآي زيادة هاء السكت أو الألف أو حذف همز أو حرف»، فإما أن يكون الله وعد بجنتين فنجعلهما جنة واحدة لأجل رؤوس الآي، معاذ الله! وكيف هذا وهو يصفها بصفات الاثنتين، قال: ﴿ذَوَاتَا أَفْنَانٍ﴾ [الرحمن: ٤٨]، ثم قال: ﴿□ □﴾، وأما ابن الصائغ فإنه نقل عن الفراء أنه أراد (جنات) فأطلق الاثنتين على الجمع لأجل الفاصلة، ثم قال: «وهذا غير بعيد»<sup>(٧٦)</sup>.

ولنا على هذا الكلام عدة ملاحظات:

الملاحظة الأولى: أن ابن الصائغ نقل كلام الفراء السابق بمعناه، ونص كلام الفراء كالتالي: «ذكر المفسرون أنهما بُستانان من بساتين الجنة، وقد يكون في العربية جنة تشبهها العرب في أشعارها، أنشدني بعضهم: [السريع]

ومهمهين قذفين مـرتين قطعته بالأم لا بالسمتين

يريد: مهمها وسمتا واحداً، وأنشدني آخر: [الرجز]

يسعى بكيداء ولهذمين قد جعل الأربعة جنتين

وذلك أن الشعر له قوافٍ يقيها الزيادة والنقصان، فيحتمل ما لا يحتمله الكلام<sup>(٧٧)</sup>. أما النص الآخر فقال فيه الفراء: «﴿إِذِ انبَعَثَ أَشْقَاهَا﴾»، يقال: إنهما كانا اثنتين، ولم يقل: أشقياها، وذلك جائز لو أتى؛ لأن العرب إذا أضافت (أفعل) التي يمدحون بها وتدخل فيها (من) إلى أسماء وحدوها في موضع الاثنتين والمؤنث والجمع، فيقولون للاثنتين: هذان أفضل الناس، وهذان خير الناس، ويتنون أيضاً، أنشدني أبو القمقام في تشبيته: [الطويل]

ألا بكر الناعي بخيري بني أسد بعمر بن مسعود وبالسيد الصمد

وأنشدني آخر في التوحيد: [البسيط]

يا أحبب الناس كل الناس قد علموا لو تستطيعان كنا مثل معضاد

فوحّد ولم يقل: يا أحببتي، وكل صواب، ومن وحّد في الاثنتين قال في الأثنى أيضاً: هي أشقى القوم، ومن ثنى قال: هي شقيا النسوة، على فعلى<sup>(٧٨)</sup>.

الملاحظة الثانية: وهم ابن الصائغ حين ظن أن الفراء ذهب إلى أن مراعاة الفاصلة اقتضت أن يقول الله عز وجل: ﴿أَشْقَاهَا﴾ بدل (أشقيها)؛ لأنهما اثنان، والفراء لم يذهب إلى ذلك، بل ذهب إلى أن الأفراد والتنثية والجمع مع (أفعل التفضيل) سواء، فيجوز: هذا أفضل الناس، وهذان أفضل الناس، وهؤلاء أفضل الناس... ومثله: [البسيط]

يا أخبث الناس كل الناس قد علموا علموا تستطيعان .....

وحدّ (أخبث الناس)، وثى (لو تستطيعان).

ولم يشر الفراء من قريب أو بعيد إلى أن هذا الأفراد في موضع التنثية لأجل الفواصل. أما النص الآخر؛ فكلام الفراء فيه صريح، حيث صرح بأن التنثية في الجنتين في الآية الكريمة: ﴿وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّاتٌ﴾ الفاصلة، والمراد: جنة واحدة، وقد استشهد على ذلك بقول خطام المجاشعي: [الرجز]

قد جعل الأوطاة جنتين .....

الملاحظة الثالثة: اختلف المفسرون في تفسير الجنتين، كما اختلفوا في المراد بـ(أشقاها)، فقيل في الجنتين: جنة عدن وجنة النعيم، وقيل: إحداهما التي خلقت له، والأخرى ورتها. وقيل: إحداهما منزله، والأخرى منزل أزواجه. وقيل: إحداهما أسافل القصور، والأخرى أعاليها. وقيل: جنة للخائف الإنسي، وجنة للخائف الجني. وقيل: جنة لفعل الطاعة، وأخرى لترك المعصية...<sup>(٧٩)</sup>.

أما عن (أشقاها) فقيل: هو قدار بن دهر، ويجوز أن يكونوا جماعة، والتوحيد لتسويتك في أفعل التفضيل إذا أضفته بين الواحد والجمع والمذكر والمؤنث<sup>(٨٠)</sup>. إذن؛ آية سورة «الشمس»: ﴿أَشْقَاهَا﴾ لم يذهب الفراء إلى أن المفرد فيها وضع موضع التنثية للفواصل، بل يجوز عنده وعند غيره الأفراد والتنثية والجمع، والتأنيث مع أفعل التفضيل.

أما عن الآية الأخرى: ﴿وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّاتٌ﴾ فقد انفرد الفراء بهذا الرأي حين ذكر أن المراد جنة واحدة، وقد جاءت التنثية لمراعاة الفواصل، وقد خالفه في ذلك جمهور البصريين؛ حيث رأوا أن الجنتين مثى في اللفظ والمعنى، فالله قال: ﴿جَنَّاتٍ﴾، ثم وصفهما بقوله: ﴿فِيهِمَا عَيْنَانِ تَجْرِيَانِ﴾ [الرحمن: ٥٠]، كما وصفهما بقوله: ﴿ذَوَاتَا أَفْنَانٍ﴾<sup>(٨١)</sup>، قال ابن قتيبة رداً على ما ذكره الفراء: «وهذا من أعجب ما حمل عليه كتاب الله، ونعوذ بالله من أن نتعسف هذا التعسف، ونجيز على الله جل ثناؤه الزيادة والنقص في الكلام لرأس آية، وكيف يكون هذا وهو - تبارك اسمه - يصفهما بالجنتين،

ولو أن قاتلاً قال في خزنة النار: إنهم عشرون، وإنما جعلهم تسعة عشر لرأس الآية، كما قال الشاعر: [الرجز]

### نحن بنو أم البنين الأربعة

وإنما هم خمسة، فجعلهم للقافية أربعة، ما كان في هذا القول إلا كالفراء<sup>(٨٢)</sup>.

#### ٤ - الاستغناء بالتثنية عن الجمع:

ذكر ابن الصائغ في الحكم أن المثني قد يقوم مقام الجمع، واستشهد على ذلك بالآيات السابقة: ﴿وَلَمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّاتٍ (٤٦) فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ (٤٧) ذَوَاتَا أَفْنَانٍ (٤٨) فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ (٤٩) فِيهِمَا عَيْنَانِ تَجْرِيَانِ (٥٠)﴾ [الرحمن: ٤٦ - ٥٠]، قال السيوطي: «وأما ابن الصائغ فإنه نقل عن الفراء أنه أراد (جنات)، فأطلق الاثنين على الجمع لأجل الفاصلة، ثم قال ابن الصائغ: وهذا غير بعيد، وإنما عاد الضمير بعد ذلك بصيغة التثنية مراعاة للفظ»<sup>(٨٣)</sup>.

وقد غلط ابن الصائغ في ذلك؛ فالفراء لم يذكر أن المثني هنا (جنتان) مراد به الجمع، وقد أشرنا إلى ذلك في المسألة السابقة، وابن الصائغ يحاول جاهداً إثبات رعاية الفواصل في الآية على الرغم من أن حمل الآية على الحقيقة أولى من التأويل، خاصة وأن القرآن تثنى الضمير العائد على (الجنتين)، حيث قال: ﴿فِيهِمَا عَيْنَانِ تَجْرِيَانِ﴾، قال الرازي: «الصحيح (جنتان)، فالضمير عائد إلى مفهوم تقديره (قطعت كليهما)، وهو لفظ معناه التثنية، ولا حاجة هاهنا إلى التعسف، ولا مانع من أن يعطى الله جنتين وجناتاً عديدة»<sup>(٨٤)</sup>.

#### ٥ - الاستغناء بالجمع عن الأفراد:

قال ابن الصائغ: الاستغناء بالجمع عن الأفراد، نحو: ﴿لَا بَيْعُ فِيهِ وَلَا خِلَالٌ﴾ [إبراهيم: ٣١]؛ أي: ولا خلة، كما في الآية الأخرى، وجمع مراعاة للفاصلة<sup>(٨٥)</sup>.

الأصل في كلام العرب أن يدل بلفظ المفرد على المفرد، والمثنى على المثني، والمجموع على المجموع، ولكن العرب قد تخرج عن هذا الأصل، فتضع المفرد وضع المثني وموضع المجموع، وتضع المثني موضع الجمع وموضع المفرد، وتضع الجمع موضع المفرد وموضع المثني<sup>(٨٦)</sup>.

وموضع الجمع موضع المفرد أو الاستغناء بالجمع عن المفرد مسموع لا يقاس عليه عند البصريين، وهو من ضرورات الشعر عندهم، وقاسه الكوفيون وابن مالك إذا أمن اللبس<sup>(٨٧)</sup>.



فمن ضرائر الإبدال أو البدل عند ابن عصفور وضع الجمع موضع المفرد، وجعله بدلاً منه، حيث لا يسوغ ذلك في حالة السعة.

وقد استشهد على هذه الضرورة بقول امرئ القيس: [الطويل]

يـزل الغلام الخـف عن صهواته      ويلوي بأثواب العنيف المثلث  
يريد: عن صهوته.

وقال الأعمش: [المتقارب]

ومثلك معجبة بالشبا      ب صاك العبير بأجسادها  
أي: بجسدها.

وقال الفرزدق: [الكامل]

وإذا ذكرت أباك أو أيامه      أخزك حيث تقبل الأحجار  
وإنما هو حجر واحد.

وقال أيضاً: [الطويل]

فياليت داري بالمدينة أصبحت      بأحجار فلج أو بسيف الكواظم  
يريد: الحفر وكاظمة.

وقال عبيد بن الأبرص: [مخلع البسيط]

أفقر من أهله ملحوب      فالقطيبات فالذنوب

يريد: القطبية، وهي بئر معروفة، فجمعها بما حو اليها<sup>(٨٨)</sup>.

والكوفيون يقيسون على ذلك، فيجوزون وضع الجمع موضع المفرد إذا أمن اللبس، ومنه قولهم: (شابت مفارقه) وليس له إلا مفرق واحد، و(عظيم المناكب) و(غليظ الحواجب، والوجنات، والمرافق)، و(عظيمة الأوراك)، فكل هذا مسموع لا يقاس عليه عند البصريين، وقاسه الكوفيون<sup>(٨٩)</sup>.

وبالرجوع إلى ابن الصائغ نجده استشهد بقوله تعالى: ﴿لَا يَبِعُ فِيهِ وَلَا خَلًّا﴾ على أن الجمع (خلال) وضع موضع المفرد (خلة)، بدليل الآية الأخرى: ﴿مَنْ قَبِلَ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمًا لَا يَبِعُ فِيهِ وَلَا خُلَّةً﴾ [البقرة: ٢٥٤]، وقد جاء الجمع مراداً به المفرد ليناسب الفواصل (القرار، الأنهار، النهار، كفار...).

وقد ذكر النحاة أن (الخلا) مصدر بمعنى (المخالطة)<sup>(٩٠)</sup>، وعلى هذا التقدير يسقط قول ابن الصائغ والزرکشي اللذين ذهبا إلى أن (الخلال) جمع أريد به المفرد، قال الزرکشي:

«جمع ما أصله أن يفرد، كقوله تعالى: ﴿وَلَا خِلَالٌ﴾، فإن المراد: ولا خلة، ولكن جمعه لأجل مناسبة رؤوس الآي»<sup>(٩١)</sup>.

وأرى - والله أعلم - أن (الخلال) مصدر بمعنى المخالعة، وليس كما قال ابن الصائغ والزرکشي.

قال الطبري: «فالخلال مصدر من قول القائل: خاللت فلاناً، فأنا أخاله مخالعة وخلالاً، ومنه قول امرئ القيس: [الطويل]

صرفت الهوى عنهن من خشية الروي  
ولست بملقي الخلال ولا قالي

## الخاتمة:

بعد أن عشنا مع ابن الصائغ في كتابه «إحكام الرأي في أحكام الآي» وهو الكتاب الذي خصص للحديث عن أحكام الفواصل يحسن بنا أن نجمال ما قلناه في السطور التالية.

١ - تعددت أحكام الآي، أو بمعنى آخر أحكام الفاصلة التي ذكرها ابن الصائغ، ما بين أحكام نحوية مثل: حذف ياء الإضافة وأحكام بلاغية مثل: إيثار أغرب اللفظين، وإيثار بعض أوصاف المبالغة دون بعض، تقديم الفاضل على الأفضل.

٢ - تعددت الأحكام النحوية التي ذكرها ابن الصائغ، وقد شملت كثيراً من الأبواب النحوية، مثل: (التقديم والتأخير، حيث ذكر ابن الصائغ تقديم ما هو متأخر في الزمان، تقديم الفاضل على الأفضل، وتقديم الصفة الجملة على الصفة المفردة، وفي باب الإفراد والتنثية والجمع ذكر الاستغناء بالإفراد عن التنثية والجمع الاستغناء بالتنثية عن الإفراد والجمع، الاستغناء بالجمع عن الإفراد، وفي باب الحذف والزيادة، ذكر حذف المفعول، وحذف ياء المنقوص، المعرف بـ (أل)، حذف ياء الإضافة، حذف الفاعل، وإثبات هاء السكت.

كما ذكر أيضاً أحكاماً ذكرت في باب الضرورة الشعرية، مثل تقديم الوصف

بالجملة على الوصف بالمفرد.

٣ - اهتم ابن الصائغ في بيان أحكام الفواصل بالجانب اللفظي فقط، (ولم يشتر من قريب أو بعيد إلى الجانب المعنوي، أو الجانب التفسيري البلاغي، فالفقار لأحكام ابن الصائغ يجده مهتماً فقط بإبراز الأحكام التي أحدثت تناسباً في الفواصل، ونسي أن هذه الأحكام شملت وجوهاً أخرى للإعجاز في القرآن أقربها إلى الذهن الإعجاز البلاغي والتفسيري، فلا يجوز أن نقول إن القرآن ذكر اسم الجنس في قوله تعالى: ﴿ نَحْلٌ مُنْقَعِرٌ ﴾ [القمر: ٢٠]، وأنته في قوله تعالى: ﴿ نَحْلٌ خَاوِيَةٌ ﴾ [الحاقة: ٧]، لأجل تناسب الفواصل فقط بل مراعاة الفواصل جانب من عدة جوانب، وأمر من عدة أمور، جاء فيها التذكير هنا والتأنيث هناك.

فابن الصائغ ينسى وجوه الإعجاز في تقديم لفظة وتأخير أخرى، وفي زيادة حرف أو حذفه، لا يرى إلا الجانب اللفظي فقط، ونحن لا نشك أن هذا التقديم أو التأخير أو الحذف أو الإثبات أو... جاء لمراعاة الفواصل إلا أنه لم يأت لمراعاة الفواصل فقط، فيجب تمكين أن نقول: هو «الفاصلة لما قدم هذا وآخر ذلك.

بل نقرر أن رعاية الفواصل جانب من جوانب كثيرة معتبرة في التعبير القرآني، فكما أن القرآن معجز في لفظه فهو أيضاً معجز في نظمه وبلاغته، فالكلام - كما قال الرازي - كما يزين بحسن اللفظ يزين بحسن المعنى.

أقول هذا الكلام؛ لأن المتنبع لأحكام ابن الصائغ يكاد يحس بإغفال جانب المعنى والتركيز فقط على جانب اللفظ، وكأن الفاصلة هي التي حكمت بالتقديم والتأخير.

فابن الصائغ يرى إيثار أغرب اللفظين، حيث ذكر (ضيوي) ولم يذكر: جائزة، كان للمحافظة على فاصلة سورة «النجم»، وهذا الكلام يغفل جوانب المعنى والدلالة والبلاغة والتفسير ولو سلمنا أن القرآن راعى فقط جانب الفاصلة؛ لكان يمكن أن يقال: (ضوزي)، وبذلك نفهم قوله تعالى: ﴿ قُلْ لئن اجتمعت الإنسُ والجنُّ على أن يأتوا بمثلِ هذا القرآنِ لآ يأتونَ بمثلهِ ولو كانَ بعضهمُ لبعضٍ ظهيراً ﴾ [الإسراء: ٨٨]، ونفهم قيمة «الإعجاز القرآني»، ومعناه: عجز الإنسان عن الإتيان بمثل هذا القرآن هذا من جانب، ومن جانب آخر يشمل عجز الإنسان - فضلاً عن الجن - عن أن يكشف عن كل أوجه هذا الإعجاز اللفظي والبياني والأسلوبي، و.. كما نفهم أن الله تحدى العرب من أرباب الفصاحة أن يأتوا بمثل أقصر سورة من سوره.

وهذا التحدي وذلك العجز من الإنسان أراه - والله أعلم - غير مقصود لذاته، بل المقصود إثبات أن هذا القرآن من عند الله، ولو كان من غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً.

٤ - يأخذ ابن الصائغ بالرأي الذي يوافق القول برعاية الفواصل، فكثيراً ما يختلف النحاة وكذا المفسرون، وابن الصائغ يختار الرأي الذي يبنى عليه بوجود رعاية للفاصلة، ففي قوله تعالى: ﴿ خُلِقَ مِنْ مَّاءٍ دَافِقٍ ﴾ [الطارق: ٦]، لما كان هذا الماء مدفوقاً اختلف النحاة والمفسرون في وصفه بأنه دافق، وهذه أهم الآراء التي قيلت في ذلك:

١ - رأى سيبويه وغيره من البصريين أن المعنى (ماء ذو اندفاق)، كما يقال: (دارع، وفارس، ونابل، ولاين، وتامر...).

٢ - رأى الفراء أن فاعل بمعنى مفعول؛ أي: ماء مدفوق، كقولهم: (سر كاتم، وهم ناصب).

٣ - صاحب الماء لما كان دافقاً أطلق ذلك على الماء على سبيل المجاز.

٤ - نُسب للخليل أنه قال: دفق الماء دققاً ودقوقاً إذا انصبَّ بمرة، وفي كتاب قطرب: دفق الماء يدفق: إذا انصب. وعلى ذلك لا مجاز ولا تأويل في الآية. وقد اختار ابن الصائغ رأي الفراء ليثبت أن القرآن راعى الفاصلة حين أوقع فاعلاً موقع مفعول.

وعند حديثه عند حذف الياء من المنقوص المعرف بـ (أل) لم يذكر قوله تعالى: ﴿لِيُنذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ﴾ [غافر: ١٥]؛ أي: التلاقي. أقول: يمكن أن نضيف بعض الأحكام المتعلقة بالفواصل إلى قواعد النحاة مثل: حذف الفاعل، ونياية المفعول، حيث ذكر النحاة أغراضاً لحذف الفاعل مثل: العلم به، أو الجهل، أو الخوف، أو ضرورة الشعر أو إصلاح السجع، ويمكن أن يضاف إلى ذلك رعاية الفاصلة مثل قوله تعالى: ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى﴾ [الليل: ١٩].

## هوامش البحث:

- (١) الإيقان (٢/ ١٢٧).
- (٢) فتح القدير (١/ ٢٥)، وانظر: الكشاف (١/ ٩١).
- (٣) انظر - مثلاً - الكشاف (٣/ ١٣٦)، ومفاتيح الغيب (١٠/ ٥٦٤).
- (٤) معاني القرآن (٢/ ١٧٨).
- (٥) فتح القدير (٥/ ٧٥٣).
- (٦) معاني القرآن (٣/ ٣٠٠)، وانظر: الكتاب (١/ ٥٦).
- (٧) الإيقان (٢/ ١٢٧).
- (٨) المغني (٣٤٣)، والهمع (٣/ ١٥٥).
- (٩) حول الإعجاز البلاغي للقرآن الكريم (٧٣).
- (١٠) الإيقان (٢/ ١٢٧).
- (١١) فتح القدير (٥/ ٥٣١).
- (١٢) الإيقان (٢/ ١٢٧).
- (١٣) المقضب (٤/ ١٠٣)، والإنصاف (١/ ٦٦)، والهمع (١/ ٢٢٢).
- (١٤) الإيقان (٢/ ١٢٧).
- (١٥) الكشاف (٣/ ٧).
- (١٦) شرح الجمل (١/ ٢٢٠).
- (١٧) الهمع (٣/ ١٢٧).
- (١٨) الإيقان (٢/ ١٢٧).
- (١٩) الكتاب (٤/ ١٨٥).
- (٢٠) الكتاب (٥/ ١٨٥)، والأصول (٦/ ٣٨٢)، وشرح الجمل (٢/ ٤٤٤)، والهمع (٣/ ٣٨٨).
- (٢١) معاني القرآن وإعرابه (٤/ ٢٨٢).
- (٢٢) الإيقان (٢/ ١٢٧).
- (٢٣) الكتاب (٤/ ١٨٥).
- (٢٤) الكتاب (٤/ ١٨٤).
- (٢٥) معاني القرآن (٣/ ٢٦٠).
- (٢٦) السابق (٣/ ٢٦٠).
- (٢٧) معاني القرآن وإعرابه (٥/ ٢٤٥).
- (٢٨) فتح القدير (٥/ ٦٢٣).
- (٢٩) الإيقان (٢/ ١٢٧).
- (٣٠) الإيقان (٢/ ١٢٧).
- (٣١) الهمع (٢/ ٩).
- (٣٢) شرح المنفصل (٢/ ٣٩).
- (٣٣) المحتسب (١/ ١٢٥).
- (٣٤) فتح القدير (٥/ ٦٥٨).
- (٣٥) انظر: تفسير الطبري (٢/ ١٠٨).
- (٣٦) الجامع لأحكام القرآن (٢٠/ ٩٤).
- (٣٧) البرهان (١/ ٧٦).
- (٣٨) معاني القرآن (٣/ ٢٧٤).
- (٣٩) الكشاف (٤/ ٦٠٣)، ومعاني القرآن وإعرابه (٥/ ٢٥٨).
- (٤٠) تفسير الطبري (١٢/ ٥٤٤).
- (٤١) الإيقان (٢/ ١٢٨).
- (٤٢) فتح القدير (٥/ ٦٥٣).
- (٤٣) الهمع (١/ ٥١٩).
- (٤٤) الإيقان (٢/ ١٢٧).
- (٤٥) مفاتيح الغيب (١٥/ ٨٦).
- (٤٦) الأصول (٢/ ٤١٣).
- (٤٧) انظر: اللسان (ضيز).
- (٤٨) معاني القرآن، للكاتبي، (٢٣٨)، وانظر - مثلاً - الكتاب (٤/ ٣٦٤).
- (٤٩) حول الإعجاز البلاغي للقرآن (٧٦).
- (٥٠) انظر - مثلاً - الكتاب (٤/ ٣٦٤)، والأصول (٣/ ٢٦٧)، والهمع (٣/ ٢٤٣)، وتفسير الطبري (١١/ ٥٢٢)، والقرطبي (١٧/ ٦٨).
- (٥١) الإيقان (٢/ ١٢٨).
- (٥٢) معاني القرآن (٣/ ١٩٨).
- (٥٣) المحتسب (٢/ ٢٣٠).
- (٥٤) معاني القرآن وإعرابه (٤/ ٢٤٠).
- (٥٥) الكشاف (٤/ ٤).

- (٥٦) انظر - مثلاً :- فتح القدير (٤/ ٥٩٠).
- (٥٧) الإيقان (٢/ ١٢٨).
- (٥٨) الإيقان (٢/ ١٢٨).
- (٥٩) ضرائر الشعر (٢٤٩).
- (٦٠) ضرائر الشعر (٢٥٠، ٢٥١).
- (٦١) همع الهمع (١/ ١٦٧).
- (٦٢) انظر - مثلاً :- معاني القرآن، للفراء، (٣/ ١١٨).
- (٦٣) معاني القرآن (٣/ ٢٦٨).
- (٦٤) السابق (٢/ ١٩٣).
- (٦٥) الكشاف (٣/ ١٧٠).
- (٦٦) الإيقان (٢/ ١٢٨).
- (٦٧) تحصيل عين الذهب (١٦٩).
- (٦٨) الكتاب (١/ ٢٠٩، ٢١٠).
- (٦٩) المقتضب (٢/ ١٦٩).
- (٧٠) الأصول (١/ ٣١٣).
- (٧١) ضرائر الشعر (٢٥١) وما بعدها، وشرح الجمل (٢/ ٤٥٧).
- (٧٢) معاني القرآن، للكسائي، (٢٣٩)، ومعاني القرآن وإعرايه (٥/ ٧٤)، ومجاز القرآن (٢/ ٨٤).
- (٧٣) انظر - مثلاً :- مجاز القرآن (٢/ ٤٤، ٨٤، ١٩٥، ٢٧٤).
- (٧٤) المحتسب (٢/ ٨٧).
- (٧٥) الكشاف (٤/ ٣١٥)، ومعاني القرآن، للفراء، (٣/ ١١١).
- (٧٦) الإيقان (٢/ ١٢٨).
- (٧٧) معاني القرآن (٣/ ١١٨).
- (٧٨) معاني القرآن (٣/ ٢٦٨).
- (٧٩) انظر - مثلاً :- فتح القدير (٤/ ١٩٨)، والكشاف (٤/ ٣٢٨).
- (٨٠) الكشاف (٤/ ٥٩٩).
- (٨١) الكشاف (٤/ ٣٢٥)، ومعاني القرآن وإعرايه (٥/ ٨١).
- (٨٢) تأويل مشكل القرآن (١/ ٤٤٠).
- (٨٣) الإيقان (٢/ ١٢٧).
- (٨٤) مفاتيح الغيب (١٥/ ٢١٤).
- (٨٥) الإيقان (٢/ ١٢٨).
- (٨٦) شرح الجمل (٢/ ٤٥٧).
- (٨٧) الهمع (١/ ١٦٧).
- (٨٨) ضرائر الشعر (٢٥٥)، وشرح الجمل (٢/ ٤٥٨).
- (٨٩) شرح الجمل (٢/ ٤٥٨)، والهمع (١/ ١٦٧).
- (٩٠) الكشاف (٢/ ٥٤٠).
- (٩١) البرهان (١/ ٦٤).

## المصادر والمراجع:

- الإتقان في علوم القرآن، للسيوطي، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
- الأسلوب العدولي في الفاصلة القرآنية، إعداد: د. خليل عبد العال خليل، مجلة كلية دار العلوم بالفيوم، العدد الرابع عشر، ديسمبر ٢٠٠٥م.
- الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٩م.
- إعراب ثلاثين سورة من القرآن، لابن خالويه، مكتبة المتنبى، القاهرة.
- أمالي الزجاجي، تحقيق: عبد السلام هارون، المؤسسة العربية الحديثة، ١٩٨٢م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف، للأبنباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر.
- البرهان في علوم القرآن، للزرکشي، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث.
- تحصيل عين الذهب، للأعلم الشنتمري، تحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٤م.
- تسهيل الفراد وتكميل المقاصد، لابن مالك، دار الكاتب العربي، ١٩٦٧م.
- تفسير الطبري المسمى جامع البيان، تحقيق: محمود محمد شاكر، أحمد محمد شاكر، دار المعرفة.
- الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، دار الكتاب العربي.
- الحجة في علل القراء السبعة، للفارسي، تحقيق: بشير جويجاتي، أحمد يوسف دفاق، دار المأمون للتراث.
- حول الإعجاز البلاغي للقرآن، قضايا ومباحث، د. حسن طبل، مكتبة جزيرة الورد، ٢٠٠٥م.
- شرح جمل الزجاج، لابن عصفور، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، عالم الكتب، ١٩٩٩م.
- شرح المفصل، لابن يعيش، عالم الكتب.
- ضرائر الشعر، لابن عصفور، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر.
- الفاصلة في القرآن الكريم، تأليف: محمد الحساوي، المكتب الإسلامي، بيروت.



- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، للشوكاني، تحقيق: سيد إبراهيم، دار الحديث.
- الكتاب، لسبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل.
- الكشف، للزمخشري، شرحه وضبطه: يوسف الحمادي، مكتبة مصر.
- الكشف عن وجود القراءات السبع وعللها وحججها، لمكي بن أبي طالب، تحقيق: محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة.
- لسان العرب، لابن منظور، دار صادر، بيروت.
- ما يحتمل الشعر من الضرورة، للسيرافي، تحقيق: عوض بن حمد القوزي، الطبعة الثانية، ١٩٩١م.
- المحتسب، لابن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف، عبد الحلیم النجار، عبد الفتاح شلبي، ط/ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.
- مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب، تحقيق: ياسين محمد السواس، دار المأمون للتراث.
- معاني القرآن، للفراء، تحقيق: محمد علي النجار، أحمد يوسف نجاتي، عبد الفتاح شلبي، دار السرور.
- معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، تحقيق: عبد الجليل شلبي، ط/ دار الحديث.
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، لابن هشام، تحقيق: د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر، ١٩٩٨م.
- مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير، للرازي، دار الغد العربي.
- المقتضب، للمبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
- همع الهوامع، للسيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية.

